والولاء للوطن لا ينحصر في المواطنين المقيمين داخل حدود التراب الوطني، وإنما يبقى في وجدان وضمير وسلوك المواطنين الذين تضطرهم الظروف للإقامة في الخارج، لأن مغادرة الوطن لأي سبب من الأسباب، لا تعني التحلل من الالتزامات والمسؤوليات التي تفرضها المواطنة، وتبقى لصيقة بالمواطن تجاه وطنه الأصلي، حتى ولو اكتسب الجنسية في دولة أُخرى.

لذا ان استمرار اي مجتمع سياسي (الدولة)، يتطلب وجود شعور بالأنتماء لدى الفرد الى هذا المجتمع السياسي (الدولة)، وعند استقراء اي مجتمع سياسي في العالم نجد اعتبارات الوحدة العضوية سواء كانت عرقية او دينية أولغوية ، او حتى اجتماعية غائبة ، فعلى الرغم من سعي العديد من المجتمعات الى التوحد واقامة دولة قومية خالصة (توحدها دم عرقي خالص) لكن محاولاتها باءت بالفشل حيث ظلت التعددية تمثل القاعدة الأساسية داخل المجتمعات السياسية ،لذلك تطلب وجود الأنتماء العام والروابط القيمية لدى الأفراد في هذه المجتمعات للحفاظ على بقائها ، فخلق المواطن هي الوظيفة السياسية والأجتماعية الأولى لأي دولة فالاختلاف بين الناس في الأجناس واللغات والعقائد ليس بالضرورة من دواعي الأختلاف والعداء بل هو محفز للتعارف والتعاون والتآلف وتبادل الأفكار .

قال تعالى : {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} (الحجرات : ١٣)

٣- المشاركة والمسؤوليّة: المشاركة في الحياة العامة تعني إمكانية ولوج الجميع لمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنَّها متاحة أمام الجميع دون أي تمييز، بدءاً من استفادة الأطفال من الحق في التعليم والتكوين والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، واستفادة عموم المواطنات والمواطنين من الخدمات العامة، ومروراً بحرية المبادرة الاقتصادية، وحرية الأبداع الفكري والفني،